قضية رقم 1:

بلغ أحمد بتاريخ 2018/07/21، بأمر بالدفع، تحت رقم 18/45، لمبلغ مقدر بـ: 500000 دج، كضريبة دخل إجمالي، بعد مراجعته لمحاسبته، تيقن أحمد بوجود خطأ ما، قد يكون ارتكب في تقدير ضريبته أو تصفيتها، وذلك كون حساباته أفضت إلى أن المبلغ النهائي للدفع سيكون في حدود 100000 دج.

بعد اتصاله بالمصالح المختصة (مصلحة الوعاء)، تبين أن الجدول الخاص به يحتوي على عقوبات جبائية مقدرة ب 23000 دج، وديون غير مدفوعة لسنة 2017 قيمتها 150000 دج.

وبعد الرجوع لخبير، توصل إلى أن المبالغ المطلب بدفعها كديون تدخل في إطار إعادة تقدير لاحقة، بلغت إلى موطنه السابق، ولم يعلم بوجودها.

إذا كنت محاميا، ما هو الإجراء المقترح، ولماذا؟

قضية رقم 02:

أحمد مستثمر فلاحي في ولاية النعامة، باشر استثماره بتاريخ 2020/04/20، في إطار استغلال المنطقة لزراعة قصب السكر، والذي استفاد في إطاره بامتياز ضريبي يعفيه من الرسم على القيمة المضافة طيلة ممارسة النشاط. (الامتياز رقم 20/20)

بتاريخ 2023/06/21، تلقى قرارا برفض طلبه لاسترداد الرسم على القيمة المضافة المقدر ب 400000 دج، على أساس أنه اشترى عربة سياحية وليست مهنية في إطار ممارسة النشاط.

تقدم إلى الإدارة الضريبية مرفوقا بمختلف الوثائق المثبتة لاعتبار السيارة مهنية، ولكن الإدارة لم تقبل هذا الادعاء.

كونك محام بماذا تشير عليه؟

قضية 03:

بلغ أحمد بأمر بالغلق (رقم 23/45) لمحله التجاري من قبل المدير الولائي بتاريخ 2023/09/23، الذي أسسه على عدم دفع الديون الضريبية لسنة 2023، والمقدرة ب 800000 دج، وقد سبقه إشعاران حسب المدير المكلف.

علما أن أحمد كان قد فتح نزاعا ضريبيا بتاريخ 23/2/5، يتعلق بضريبة السنة المالية 2021، فلم يدفع الديون الضريبية ككل حتى ينهي النزاع.

حتى يتوقى البيع في المزاد العلني ويسوي وضعيته الجبائية بماذا تنصحه؟